من المحرر

ديون العراق

عباس الغالبي

لاغرو أن التعويضات والديون الخارجية هما معضلتان اساسيتان أمام الاقتصاد العراقي فقد ورث العراق مامقداره ١٤٠ مليار دولار كديون خارجية توزعت بحسب صندوق النقد الدولي بواقع ٣٦ مليار دولار لاعضاء نادي باريس ومن ٥٥ – ٣٥ ملياراً لبعض دول الخليج العربي ولدول اخرى كروسيا والصين وغيرها من ١٢ – ١٠ مليار دولار و٢٠ مليار دولار لصالح دائنين من القطاع الخاص وقد جرت اتصالات مع صندوق النقد الدولي بعد عام ٢٠٠٣ سعيا لتخفيض هذه الديون التي تشكل عبئا ثقيلا على كاهل الاقتصاد العراقي مقابل سلة من الاصلاحات الاقتصادية تمحورت في رفع الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية والبطاقة التموينية واجراء اصلاحات اقتصادية اخرى وبهذا بدأت المفاوضات بين الفريق الحكومي واعضاء نادي باريس تمخضت عن خفض في بادئ الامر في تشرين الثاني عام ٢٠٠٤ بنسبة ٨٠٪ وعلى ثلاث مراحل بنسبة ٣٠٪في نهاية ٢٠٠٤ ثم بنسبة ٣٠٪ في نهاية عام ٢٠٠٥ ومن ثم بنسبة ٢٠ في نهاية عام ٢٠٠٨ بشرط التزام العراق بتطبيق الاصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي ولابد من الاشارة الى ماجرى في وثيقة العهد الدولي التي ابرمت في عام ٢٠٠٦ في شرم الشيخ من التأكيد على خفض الديون ليس لاعضاء نادي باريس فحسب بل حتى للدول الاخرى ودول الخليج العربي حيث لم يبق حاليا سوى ٣١ مليار دولار متفرقة كحصيلة نهائية لسلسلة التخفيضات برغم ما شاب إدعاءات الدين على العراق من مبالغة وتشكيك لعدم وجود توثيق كامل لها فضلا عن طبيعتها التي تتعلق بأغراض حربية لايمكن للشعب العراقي ان يتحملها في هذا الظرف الذي يتطلب سعي المجتمع الدولي لدعم العراق في اعادة الاعمار والانطلاق بنهضة اقتصادية وعمرانية كبيرة وواسعة ونتطلع في هذا الاتجاه الى موقف الاشقاء خاصة في الكويت والسعودية الى اطفاء الديون فضلا عن خفض التعويضات المترتبة على العراق جراء غزو الكويت عام ١٩٩١ ويتأمل العراق ان يصار الى خفضها الى نسبة ١٪ من عائدات النفط حيث كان آخر تخفيض هو نسبة ٥٪ بموجب قرار مجلس الامن المرقم ١٤٨٣ عام ٢٠٠٣ وبرغم سعي العراق عبر قنواته الدبلوماسية الى الاستجابة لمطلبه بخفض التعويضات الا انها لم تحسم حتى الان حيث تشكل مع ماتبقى من الديون معضلات حقيقية امام الاقتصاد الوطني الذي يعاني اختلالات بنيوية وهيكيلية تجعله يسير سير السلحفاة في ظل تطلع العراقيين الى مستقبل افضل مايتعين على العراق ان يلجأ الى مجلس الامن الذي يعد سلطة اساسية في تقدير ومراجعة التعويضات.

برغم سعي العراق عبر قنواته الدبلوماسية الى الاستجابة لمطلبه بخفض التعويضات الا انها لم تحسم حتى الان حيث تشكل مع ماتبقى من الديون معضلات حقيقية امام الاقتصاد الوطني

اجمع اقتصاديون ومتابعون على ان الظروف الامنية غير المستقرة التي عاشها العراق بعد نيسان عام ٢٠٠٣ والاشكاليات الاقتصادية التي مرت على البلاد لاكثر من عقدين متتاليين ادتا الى تاخر تحقيق النمو الاقتصادي وتطوير البنى التحتية ..واكدوا في احاديث لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) أن الواقع الاقتصادي الحالي يعاني تعقيدات عديدة لايمكن حلها على المدى القريب بشكل كامل . موضحين ان بقاء الطابع الريعي احادي الجانب للاقتصاد عبر اعتماده المفرط على عوائد النفط وانحسار عمليات الاستثمار ستؤخر بناء اقتصاد متطور بمقدوره خلق فرص انتاج مادية للمجتمع .

اقتصاديون : ضعف القطاعات الانتاجية والاعتماد المفرط على النفط سبب في تأخر النمو الاقتصادي

المدى / وكالات

حيث يبيّن رافد حسون عضو جمعية الاقتصاديين العراقيين ان السياسات الخاطئة و سوء ادارة الاقتصاد الوطني في سياق المركزية المفرطة التي فرضها النظام السابق والاضطرابات الامنية الداخلية التي تلت نيسان ٢٠٠٣ كبلت الاقتصاد العراقي بمشاكل و معضلات كبيرة .

وقال هناك نقطة اخرى تحتاج الى التفات سريع من القائمين على السياسة الاقتصادية الحالية وهي خطورة بقاء الطابع الريعي احادي الجانب للاقتصاد عبر الاعتماد على عوائد النفط فضلا على انحسار الاستثمار مع عدم امكانية بناء اقتصاد ديناميكي متطور بمقدوره خلق فرص انتاج واضحة .

واضاف اليوم نعيش اشبه بانهيار مجموعة التوازنات في الداخل التي اسهمت في فقدان امكانية بناء الدولة في اطار توازنات جديدة تتوافق مع التغييرات التصاعدية في اقتصاديات الدول ، سيما في ظل وجود عامل خارجي سلبي مؤثر وهو الازمة المالية . منوها الى ان الحكومات المتتابعة بعد نيسان ٢٠٠٣ واجهت تعقيدات تشريع القوانين الجديدة و ضعف امكانية القطاع الخاص مع غياب مساندته في مجالات التمويل و الاستثمار .

واشار حسون الى ان حل مشاكل المديونية مع معظم دول العالم خفف الضغوط عن العراق فيما يخص التزاماته المادية تجاه الدول الدائنة . معتبرا ان الديون الخارجية الموروثة عن النظام السابق كانت سلاحا جابهته السياسة الاقتصادية العراقية

اما خبير الاقتصاد الزراعي الدكتور جميل محمد جميل فيوضح ان الواقع الحالي للزراعة يشير الى تدنٍ خطير في مستويات الانتاج الزراعي .

ويقول ان الزراعة تخلفت عاما بعد اخر عن تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغذاء وان التخلف يشمل الانتاج بشقيه النباتي والحيواني ووصول البلاد الى حالة قريبة من التبعية الغذائية والاقتصادية للسوق الدولية سيما في الظروف الراهنة لاوضاع الاقتصاد الدولي .

واضاف ان قضايا الاغذية والطاقة والمناخ مرتبطة ببعضها في العراق ، الامر الذي يتطلب المراجعة السريعة للسياسات الخاصة بتنمية القطاع الزراعي وتطويره قبل فوات الاوان ووصول البلاد الى حالة مايسمى بـ«المستورد الصافي» .

وابدى جميل استغرابه من استيراد العراق لفسائل النخيل المعدلة نسيجيا بعد نيسان ٢٠٠٣ من دول الخليج . مبينا ان هذه الدول قد استفادت من الخبرات الزراعية العراقية لتنمية ثروتها في قطاع النخيل في السبعينيات من القرن الماضي .

وتابع جميل ان المراجعة السريعة لحركة ومسار القطاع الزراعي منذ منتصف ٢٠٠٣ تشير الى استمرار التخلف والتعثر لفقدان ستراتيجية تنمية الزراعة ، تضاف اليها مشاكل مازالت موجودة حتى الان كالتغدق وانتشار الملوحة . مطالبا بوضع دراسات عن الطاقة الاستيعابية للسوق الزراعية خاصة بالنسبة للتمور والمحاصيل الستراتيجية .

من جانبه يقول الدكتور احمد عجيل مدير عام وزارة الصناعة والمعادن لقد عمل القطاع الصناعي في العقود التي سبقت نيسان ٢٠٠٣ في ظل سياسة شكلت جزءا رئيسا للسياسة التي كانت تتبع مركزية القرار وتحقق اهدافها في ظل الية التخطيط ، وقد كان لدعم الدولة للقطاع الصناعي الاثر في استمرار تشغيل شركاته ورفد السوق المحلية بمنتجاته .

واضاف ان هذا التوصيف ينسحب عليها في زمن الحصار الاقتصادي الذي ادى الى اشتغالها بمستويات متدنية من الطاقة الانتاجية بسبب عدم استمرار توريد المواد الاولية والمستلزمات التشغيلية اذ بدا واضحا تاثير الدعم المادي الذي كانت الدولة توفره لها وباسعار صرف غير واقعية بلغت في اقصى مستوياتها مانسبته ٥٠ بالمئة من سعر الصرف في السوق المحلية .

ولفت عجيل الى انه بعد نيسان ٢٠٠٣ بدا واقع القطاع الصناعي مختلفا تماما مما دفع الوزارة الى التحرك لاعادة الحياة لها وفق ستراتيجية عمل .

وشدد على تهيئة البنى التحتية لانشاء عدد من المدن الصناعية في مناطق مختلفة بهدف تنمية وتطوير القطاع الخاص واستدراج الاستثمارات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

وتابع عجيل ان المتتبع للازمة المالية العالمية يلاحظ بوضوح ضرورة عدم الاعتماد الكلي على النفط في رفد الموازنة ، اذ لابد للسياسات الاقتصادية المعتمدة ان تعمل على تطوير القطاعات الانتاجية للارتقاء بها ورفد الموازنة بحيث يصبح اقتصادا متطورا . مطالبا بتفعيل عمل القطاع الصناعي وجعله مركز قوة في الاقتصاد الوطني. الى ذلك ، يقول وزير النفط الاسبق الدكتور عصام الجلبي ان ابرز مايميز مرحلة ٢٠٠٣ وبعدها بالنسبة للقطاع النفطي هو تذبذب المواقف وتغيير التوجهات وعدم وضوح الرؤيا مع تحجيم دور المؤسسات والكوادر الوطنية وتقليص صلاحياتها والسعي للاعتماد على شركات اجنبية بصيغ مختلفة فضلا على الاعتماد على النفط كمصدر وحيد في دعم الموازنة . منوها الى تاثير الواقع الامني غير المستقر خلال السنوات الاخيرة على تطوير القطاع.

واضاف تمثلت الفترة التي شهدها القطاع تحت الادارة الاميركية المباشرة من قبل شركتي هاليبرتون وتابعتها kbr بفشل كامل في تحقيق البرامج الموضوعة وسوء الادارة بالرغم من اعلان الادارة الاميركية بانها تطمح الى رفع الطاقة الانتاجية الى ٣ ملايين برميل يوميا نهاية ٢٠٠٣ ، اما في عام ٢٠٠٤ فقد شهدت محاولات لوضع برامج لتطوير عدد من الحقول النفطية ومشاريع التصفية الا انها جوبهت بمصاعب وعراقيل لم تحسم حتى الان باستثناء مشروع او اكثر .

وشدد الجلبي على اعادة تاسيس شركة النفط الوطنية ويتولى ادارتها مجلس ادارة مستقل من عناصر كفوءة وبشكل منفصل عن الوزارة وان تتولى الشركة مسؤولية تشغيل وتاهيل جميع الحقول قيد الانتاج وتخول صلاحيات مالية وادارية واسعة. داعيا وزارة النفط الى وضع خطة معجلة لفحص وصيانة وتاهيل المنشآت النفطية التابعة لها وفق برامج فورية وبصلاحيات مالية وادارية بعيدا عن الروتين الاداري .

إحياء اتفاقات نفطية بين العراق وروسيا

بغداد / المدى

قال وزير الطاقة الروسي عقب اجتماع بين رئيسي وزراء العراق وروسيا إن البلدين اتفقا على العمل من أجل احياء عقود كانا قد اتفقا عليها

وقال الوزير سيرجي شماتكو بحسب وكالة رويترز «الهدف الذي تحدد هو احياء العقود التي تم التوصل اليها بين الشركات الروسية والعراقية خلال فترة حكم النظام السابق .»

وأضاف في تصريحات للصحفيين بعد اجتماع بين رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين ونظيره العراقي نوري المالكي «أعتقد أن هذه خطوة كبيرة جدا.»

كانت شركة لوك أويل النفطية الروسية وقعت اتفاقا لتطوير حقل نفط غرب القرنة قبل عام ٢٠٠٣. وتسعى لوك أويل بقوة لدى الحكومة للالتزام بتلك العقود.

وأبلغ مصدر في الشركة الروسية رويترز في شباط أنها ستكون مهتمة بالمنافسة على حقلين ضمن جولة تشمل ١١ حقلا للغاز والنفط بما فيها غرب القرنة والرميلة.

وقال شماتكو إن بوتين تلقى ضمانات بحصول الشركات الروسية على معاملة متكافئة في عطاءات التنقيب عن النفط وخدمة الحقول التي أعلنتها الحكومة العراقية.

وحصلت روسيا أيضا على «عروض مغرية» للعمل في اعادة الاعمار وتطوير محطات الكهرباء العراقية.

مشاريع خدمية في العمارة بكلفة ٤٢٠ ألف دولار

بغداد / المدى

اعلن منسق المنظمات غير الحكومية في محافظة ميسان امجد الدهامات عن تخصيص ٤٢٠ ألف دولار لتنفيذ مشاريع خدمية في المحافظة

وأوضح الدهامات إن برنامج التنمية المحلية المدعوم من قبل الاتحاد الأوروبي خصص ٤٢٠ ألف دولار لإقامة مشاريع خدمية في ناحية الخير وفي قضاء قلعة صالح وناحية المشرح وأكد إن المشاريع الخدمية في ناحية الخير تتضمن إنشاء قناة إروائية زراعية وتطهير نهر فرعي وتأهيل بناية مديرية الناحية إما في ناحية المشرح فقال الدهامات بأنه سيتم تنفيذ ثلاثة مشاريع وهي تطوير مدخل الناحية وإنارة شوارعها وإنشاء جسر للمشاة إما في قضاء قلعة صالح فسيخصص مبلغ لإنشاء جسر لعبور المشاة وإنشاء متنزه وترميم وإنشاء ملعب رياضي مشيرا الى إن جميع تلك المشاريع ستنفذ من قبل الدوائر الحكومية المعنية.

ندوة تبحث أزمة السكن في العراق

بعداد / قيس عيدان

عزا الوكيل الاقدم لوزارة الاسكان والاعمارأستبرق الشوك تأخر قطاع الاسكان في العراق الى عدم وجود سياسة اسكانية واضحة فضلا عن تعدد اوجه القرارات الخاصة بالاسكان .

وقال الشوك خلال دراسة عرضها في الندوة التخصصية التي نظمها المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي وحضرتها (المدى) ان الاحصاءات التي اصدرها الجهاز المركزي للاحصاء قدرت نفوس العراق بواقع ٣١ مليون نسمة فيما قدرت وزارة الاسكان والاعمار حاجة العراق من السكان باكثر من ٣ ملايين وحدة سكنية مؤكدا ازمة حقيقية للسكن في العراق .ومن جانبه لفت الخبير الاسكاني الدكتور ثائر الفيلي الى غياب دور الاقراض العقاري ومعوقات تخصيص الارض السكنية وعدم تطبيق القوانين بشكل صحيح مؤكدا ان هذه الامور تعد معرقلا امام تطوير قطاع الاسكان .وتجدر الاشارة الى ان هذه الندوة تأتي ضمن سلسلة من الندوات التي يقيمها المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي وعرضت خلالها عدداً من الدراسات والبحوث لعدد من الباحثين في مجال قطاع الاسكان .

النفط تعتزم إطلاق تراخيص لحقول نفطية جديدة

بغداد / المدى

تعتزم وزارة النفط البدء بجولة التراخيص الثالثة لشمول حقول نفطية جديدة من اجل تطويرها لرفع الطاقة الانتاجية للنفط الخام.

وقال وزير النفط حسين الشهرستاني في تصريح صحفي ان جولة التراخيص الأولى تمضي قدما كما هو مخطط لها ،حيث اعلن في نهاية العام الماضي عن جولة التراخيص الثانية لعشرة حقول نفطية وحقل غازي .

واضاف ان الوزراة تستعد لاطلاق الجولة الثالثة قريبا مع التاكيد على أهمية السلامة الصناعية والبيئة والصحة إضافة إلى التدريب والتطوير والبحوث.

واشار الى ان الكميات المتوقع الحصول عليها من النفط الخام من جولة التراخيص الأولى هي زيادة بحدود مليون ونصف المليون برميل باليوم .

وزاد ان الكميات المتوقع الحصول عليها ايضا من حقول جولة التراخيص الثانية حوالي مليوني برميل يوميا ليصبح المجموع ثلاثة ملايين ونصف المليون برميل يوميا ..

غداً مؤتمر يناقش عملية البدء بالتعداد العام

بغداد/ المدى

تبدا في بغداد يوم غد اعمال مؤتمر قياديي العمل الميداني للتعداد العام للسكان في العراق لعام ٢٠٠٩ .. الذي يقيمه الجهاز المركزي للاحصاء التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .

وقال مصدر صحفي في الجهاز ان اعمال هذا المؤتمر تعد ايذاناً ببدء الخطوات العملية للتعداد العام للسكان بحضور ممثلي جميع المحافظات واقليم كردستان إضافة الى المشرفين المركزيين ومعاونيهم واعضاء الهيئة العليا للتعداد وعدد من المعنيين في هذا المجال واضاف المصدر ان جدول اعمال المؤتمر سيتضمن مناقشة الكثير من القضايا المتعلقة بالتعداد ومن ذلك الاطلاع على الخطة التفصيلية للتعداد التجريبي الذي من المقرر اجراؤه في النصف الثاني من شهر ايار القادم في ستة محافظات من بينها بغداد ونينوى والسليمانية وذي قار والنجف.. إضافة الى مراجعة اقرار خطة التعداد التجريبي خلال اجتماع الهيئة العليا للتعداد الذي عقد في اربيل في الثاني من نيسان الجاري .. كما ستتضمن اعمال المؤتمر عرض الانجازات التي تحققت حتى الان في اطار الاستعدادات الجارية لتنفيذ التعداد العام للسكان الذي سينفذ.

شركات تركية تقيم معرضاً للأعمار في النجف الاشرف

بغداد / المدى

بدأت الاستعدادات في مدينة النجف لإقامة المعرض الدولي لقطاع الصناعات الثقيلة للعديد من الشركات التركية في مختلف المجالات الصناعية .

وذكر مصدر من الشركة بحسب وكالة الانباء العراقية واع إن « المعرض يقام بدعم من غرفة التجارة التركية وينظم تحت عنوان(معرض الإنشاء والأعمار)و يشارك فيه مايقارب٨٠ شركة لمختلف الصناعات الصغرى والكبرى والتي تتضمن صناعات كهربائية وإنشائية وميكانيكية ومختلف القطاعات الصناعية الثقيلة الأخرى «. واشار الى إن « الهدف من إقامة المعرض فتح السوق العراقية وجذب الشركات الاستثمارية التركية خاصة الشركات العاملة في قطاع البنى التحتية ، مشيرا بقوله الى إن المعرض يستمر للفترة من ١٢ لغاية ٢١ نيسان الحالي.